

## حالات الإفراج الجوازي عن المتهم المحبوس احتياطياً والالتزام بسداد الكفالة

فيما عدا الحالات الست السابقة يكون الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً علي ذمة التحقيق جوازي حسبما تقدير الجهة المختصة توافر أو انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي ويراعي في مجال الإفراج الجوازي ما يلي:-

١: يجوز الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً ولو لم يطلب ذلك فالمسألة تتعلق بتقدير توافر مبررات الحبس الاحتياطي لا بطلب المتهم أو دفاعه وهو أمر نادر الحصول عملاً

٢: يجوز تقديم طلب الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً في أي ميعاد فلا يشترط أن يقدم طلب الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً حال تجديد حبس المتهم وإنما يجوز تقديم طلب الإفراج في أي وقت.

٣: يجوز تقديم طلب الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً من المتهم نفسه أو من محامية علي أن يراعي تسبب الطلب بمعنى بيان وجهة نظر المتهم وبالادق محامية في انتفاء مبرر استمرار حبسة احتياطياً.

٤: أن قرار الإفراج عن المتهم قد يصدر عن النيابة العامة أو المحكمة التي تتولى النظر في أمر تجديد الحبس الاحتياطي ونعني بها محكمة الموضوع والتي تعد دون غيرها صاحبة الحق في النظر في تجديد حبس المتهم أو الإفراج عنه

٥: انه لا يجوز للنيابة العامة الطعن في أمر الإفراج كقاعدة عامة، ويستثني من ذلك حالتين نصت عليهما المادتين ١٦٤ فقرة ٢ والمادة ٢٠٥ فقرة ٢، وفي الحالتين يجوز للنيابة العامة الطعن بالاستئناف علي قرار الإفراج إذا كانت الجريمة التي حبس من اجلها المفرج عنه جنائية

( ولها وحدها - النيابة العامة - كذلك أن يستأنف الأمر الصادر في جنائية بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطياً).

□ المادة ١٦٤ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

( وللنيابة العامة فى المواد الجنائيات إذا استلزمت ضرورة التحقيق أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا، وتراعي في ذلك أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ والمواد من ١٦٥ إلى ١٦٨ من هذا القانون).

□ المادة ٢٠٥ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

شروط الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً

بعيداً عن حالات الإفراج الوجوبي عن المتهم المحبوس احتياطيا علي ذمة التحقيق والتي يكون الإفراج فيها بقوة القانون فانه يشترط في حالات الإفراج الجوازي أي التقديري عدة شروط هي ...

الشرط الأول ٠٠٠ تعهد المتهم بالحضور متي طلب منه ذلك وعدم الفرار من الحكم الذي قد يصدر ضده.

الشرط الثاني ٠٠٠ أن يعين له محلا في دائرة المحكمة إذا لم يكن مقيما فيها.

الشرط الثالث ٠٠٠ شرط تقديم كفالة.

( لقاضي التحقيق فى كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده).

□ المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية □

( فى غير الأحوال التي يكون فيها الإفراج واجبا حتما لا يفرج عن المتهم بضمان أو بغير ضمان إلا بعد أن يعين له محلا فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة أن لم يكن مقيما فيها ).

□ المادة ١٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية □

الكفالة بديل عن الحبس الاحتياطي.

الكفالة بديل عن الحبس الاحتياطي يملك الأمر بالإفراج ان يلزم المتهم بتقديمها إذا رأى الإفراج عنه والاحتياط في الوقت نفسه من أجل مصلحة التحقيق أو غيره من المصالح التي شرع الحبس الاحتياطي لحمايتها ، فالكفالة تحقق نوعاً من التوازن بين مصلحة المتهم المحبوس احتياطياً في الإفراج عنه وبين مصلحة التحقيق.

( يجوز تعليق الإفراج المؤقت، في غير الأحوال التي يكون فيها واجباً حتماً، على تقديم كفالة.

ويقدر قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة ).

□ مادة ١٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية □

الكفالة المالية - الكفالة الشخصية

تتمثل الكفالة المالية - وهي الأصل - في مبلغ من النقود يحدد مقدار الأمر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً مراعيًا في ذلك عدة اعتبارات هي في تصورنا اعتبارات نظرية يكذبها الواقع، وهذه الاعتبارات كما يسوقها الفقه والتعليمات العامة للنيابات هي ٠٠٠

درجة يسار المتهم

خطورة الجريمة واحتمالات هروب المتهم

ما قد يستحق طرف المتهم من غرامات ومصاريف قضائية

وتتمثل الكفالة الشخصية في تعهد يلتزم بموجبه شخص مليء بأن يدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا أخل المتهم بشروط من شروط الكفالة وقد أشارت الي الكفالة الشخصية المادة ١٤٧ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية بنصه " ويجوز أن يقبل من أي شخص ملئ التعهد بدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا أخل المتهم بشروط من شروط الإفراج، ويؤخذ عليه التعهد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتاب، ويكون للمحضر أو للتقرير قوة السند الواجب التنفيذ "

## الإجراءات العملية لسداد الكفالة

تسدد الكفالة - ونعني الكفالة المالية - من المتهم بشخصه او من غيره ويودع مبلغ الكفالة خزانة المحكمة قبل الإفراج عن المتهم، ويصح قانونا سداد الكفالة بموجب سندات حكومية او مضمونة من الحكومة.

### الغرض من الكفالة واثرة علي توزيع تقسيم الكفالة

الغرض من الكفالة كما قررنا ضمان حضور المتهم اذا ما طلب للتحقيق او المحاكمة او لتنفيذ الحكم الذي قد يصدر ضده وكذا ضمان وفاء المتهم بالالتزامات المالية التي قد يحكم بها علي المتهم لذا حددت المادة ١٤٦ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية كيفية التصرف في الكفالة بنصها " ويخصص فى الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزاءا كافيا لتخلف المتهم عن الحضور فى أي إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه.

( أولا ) المصاريف التي صرفتها الحكومة.

( ثانيا ) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم.

وإذا قدرت الكفالة بغير تخصيص، اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ )

□ المادة ١٤٦ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

مصادرة الكفالة : مصادرة الكفالة اصطلاحا يعني حرمان المتهم من استردادها كلها او استرداد جزء منها بسبب إخلاله بشرط من شروط الإفراج المؤقت وقد جري نص المادة ١٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية علي " إذا لم يقم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه، يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك، ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا صدر فى الدعوى قرار بأن لا وجه، أو حكم بالبراءة.

بدائل الكفالة : أجاز نص المادة ١٤٩ لقاضى التحقيق وعموماً للأمر بإصدار الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس فى الأوقات التي يحددها له فى أمر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة، كما أجاز أن يطلب من المتهم اختيار مكان للإقامة فيه غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة، وأخيراً أجاز له أن يحظر عليه اريتاد مكان معين.

#### إعادة حبس المتهم المفرج عنه

يجوز إعادة حبس المتهم المفرج عنه إذا قويت الأدلة ضده أو أخل بشرط من شروط الإفراج المؤقت المفروضة عليه وكذا إذا جدت ظروف تستدعي إعادة حبسه احتياطياً، وهو ما قرره المشرع بنص المادة ١٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجري نصها " الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه، إذا قويت الأدلة ضده أو مخل بالشروط المفروضة عليه، أو جدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الإجراء ".